

خامساً: دولة الليبرالية الاجتماعية : خيارات مستقبلية

الليبرالية الاجتماعية التي تؤمن بحق الفرد في تنمية قدراته وتطور به من الفرد - الرغبة إلى الفرد - المسؤولية ، هي - بالضرورة - الليبرالية الاجتماعية التي تحتفظ على إستلاب الفرد في دوار الفقر السيكلوجي ، وهي بالتالي مدعوة إلى إدارة سياسات النمو والتوزيع بما يؤمن تجاوز دخل الفرد حاجز إستهلاكه الإجتماعي(*) ، وهي مدعوة - أيضاً - إلى الحد من نسبة الربح / الدخل ، فالربح بطبيعته يصب كله في خانة الاستهلاك الكمال ، وبإستعادة النقاط فوق الحروف .. فإن الليبرالية الاجتماعية عندما تناهض الربح .. فإنها تبدو مخلصه لمبادئها الليبرالية ولقيم أصيلة في المجتمع المدني ، ولكن الإخلاص سوف يرهن على نفسه أكثر .. فأكثر ، عندما تتصدى دولة الليبرالية الاجتماعية لمكافحة الفساد والاحتكارات .

١/٥ الشفافية ومكافحة الفساد:

إدارة المهمة

إذا لم تكن دولة الليبرالية الاجتماعية شديدة الشفافية ويتم إدارتها بأعلى درجات الكفاءة الممكنة ، فإنها لن تفقد مصداقيتها فقط .. ولكنها تخاطر بفقد دورها ، فهي دولة مدعوة إلى الدفاع عن أضعف الفئات الاجتماعية رفضاً للتهميش .. وبالتالي فهي مدعوة إلى مكافحة الفقر بتعميم البنية الأساسية والوصول بها إلى عمق وأطراف المجتمع ونشر شبكة التأمينات الاجتماعية وتكوين صناديق لمساعدة الفقراء وتخصيص إحتياطات للقروض المنتهية الصغر وإدارة برامج تنمية المجتمع والإرتفاع بمستوى الخدمات العامة ... إلخ ، وكل ذلك في حاجة إلى إنفاق عام يتدفق من خزانة الدولة .

ولأن هذا الإنفاق يسلك مشروطاً بمفاهيم إقتصادية توصي - وعن حق - بعدم الإفراط في عجز الموازنة وعدم المخاطرة بمعدلات مرتفعة للتضخم ، فإن دولة الليبرالية الاجتماعية لا ينبغي أن تقبل بأي مساومة مع الفساد المؤسسي .. في ظل وعي إقتصادي مسبق بأن الفساد المؤسسي يبدو مناوراً لسياسات الحد من التضخم لأنه الفاعل الرئيسي في دورة المضاربة ولأنه - أيضاً - يقود إلى رفع سعر الخصم بمضاعفة الطلب على السيولة(**) .. فكل عمليات الفساد المؤسسي يتم ترجمتها في النهاية إلى نقود، وبالإضافة إلى ذلك كله .. فإن الفساد المؤسسي يتكفل وحده بهبوط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١ ٪ عن المعدل المتوقع .. وهو فارق مؤثر وحساس لدولة تبحث عن تأمين توازنات حرجية وهشة ، ولقد كان WRAITH محقاً وهو يقول «أن الفساد هو نوع من الأعشاب الشيطانية التي تنمو في التربة الزراعية الخصبة لتعوق نمو النباتات المثمرة»^(٤٨) .

(*) ليس الميرر الاجتماعي وحده هو الذي يدعو إلى هذه السياسات ، بل الميرر الاقتصادي أيضاً .. فعندما يتعادل دخل الفرد واستهلاكه الاجتماعي .. فإن إدخاره سوف يؤول إلى الصفر ، وبتعميم الحالة فإن معدل النمو سوف يتراجع إلى أدنى مستوياته .

(**) النظرية النقدية تبدو - هكذا - كفاعل تخريضي لدولة الليبرالية الاجتماعية في مواجهتها مع الفساد المؤسسي .

والعلاقة مع الفساد المؤسسي تطرح - ومن زاوية أخرى للرؤية - قضية سيادة الدولة ، فالسيادة كما يعرفها BODEN هي حالة قانونية خاصة ترخص للدولة وحدها أن تحدد إختصاصاتها من خلال إختصاصاتها .. وهو تفرد لا يقبل بالقسمة^(٤٩) ، ولكن الفساد المؤسسي وهو يعلى من شأن القوة والسطوة .. يطلب لنفسه سيادة خارج شرعية الدولة ، ومن ثم .. فإن الدولة عندما تهان الفساد المؤسسي .. فإنها تتنازل طوعاً عن سيادتها لأنها قبلت بقسمة مع الغير^(*) .

شفافية الدولة وسيادتها تتأكد - هكذا - من خلال مكافحتها للفساد المؤسسي، وتتأكد - كذا - من خلال إمتناعها من أن تكون موضوعاً لصراعات ريعية .. وهي السمة التي تميز الدولة البيروقراطية أو الدولة التي يغيب عنها مشروع المستقبل ، ففي الحالتين .. تتحول الدولة إلى مجرد سلطة يتنازع مناصبها البعض بحثاً عن مصالحهم الشخصية .. المشروعة أو غير المشروعة ، وتتحول ميزانياتها إلى ميزانيات توزيع تنحاز إلى منح القيادات الإدارية العليا المكافآت وغيرها من الامتيازات دون عمل حقيقي يبرر ويزكي ، وفي إستعارة الإشارة .. فقد يكون مفيداً أن نستعيد ما قاله كلينتون في حملته الانتخابية عام ١٩٩٢ وهو ينقد أوضاع الدولة الأمريكية قائلاً : «إن كبار رجال الإدارة الأمريكيين يدفعون لأنفسهم مرتبات تزيد بأكثر من مائة ضعف على ما يحصل عليه مرؤوسيه من العمال والموظفين»^(٥٠) .

وإطراداً .. فإن دولة الليبرالية الإجتماعية عليها أن تنحاز مستقبلاً إلى ما يصفه QUERMONE^(٥١) بإدارة المهمة ، أى أن يكون جهازها الإدارى واعياً بمهام للإنجاز .. وليس مشغولاً بإمتيازات للاقتناص ، وعندئذ لن تعود ميزانياتها .. مجرد ميزانيات للتوزيع ولكن ميزانيات للتشغيل وخاضعة لمعايير حاکمة لجدوى الانفاق ، ففي ظل ميزانيات التوزيع التي تتراكم بها مكافآت القيادات العليا خصماً من بنود الانفاق الضروري مثل الصيانة والإحلال ورأس المال العامل ، فإن المؤسسات تفقد حوالى ٤٧ ٪ من كفاءة أدائها (١٣ ٪ لأعطال التشغيل + ٣٣ ٪ لتدنى الكفاءة + ١ ٪ لتداعيات الطوارئ) ، وتبدو الدولة - عندئذ - عاجزة عن أداء مهامها ، ولن يقود العجز إلى تقوية المجتمع المدني بل على العكس سوف يقود إلى إضعافه ، لأن العجز سوف يشمر في مدهاء تخليق المجتمع الموازى .. والمجتمع الموازى شئ والمجتمع المدني شئ آخر .

دولة الليبرالية الإجتماعية التي ترفض أن تكون موضوعاً لصراعات ريعية ، هي التي ترفض أيضاً أن يكون السوق موضوعاً لتناقضات هيكلية تقود إلى تهميش إجتماعى ، فهي تريده سوقاً ينشط كبؤرة جذب إجتماعى لا كعنصر طرد إجتماعى ، وهي بذلك تبدو مخلصه للأصول الأولى لثنائية الليبرالية - المجتمع المدني ، والتي اعتبرت أن التواجد فى دورة المبادلات النقدية هو أحد الحقوق المدنية للفرد .

(*) الفساد المؤسسي يرغب دائماً فى شل أجهزة الدولة واختراقها من الداخل لاستقطاع جزء من سيادتها وإحتجازه لنفسه .

بادئ ذي بدء .. فإن السوق وفي محاوره الليبرالية الإجتماعية هو سوق معادى للإحتكارات .. فالإحتكارات مولدة للريع وتدفع إلى إفلاس صغار المنتجين وخروجهم من دورة النشاط الإنتاجي .. ومن ثم تقليص رقعة السوق وعدم إنتظام تدفق الدخل ، لتضييف رافداً جديداً تتعمق به ظاهرة الفقر .. فالإحتكارات تقود إلى مضاعفة تركيز الثروة ، ومن المعروف إقتصادياً أن زيادة تركيز الثروة بنسبة ١ ٪ تثمر في مداها تعميق ظاهرة الفقر بحوالى ١,٧ ٪ .

وهذا السوق بمرجعية المفهوم الليبرالى / الإجتماعى عن الحرية والذي يؤكد على حق الفرد فى فرصة قائمة لتنمية قدراته ، يضيف أيضاً هذا الحق على المشروع كوحدة وعلى المنتج كفرد ، وبالتالي فهو لا يعتمد نموذج «منافسة القلة» الذى عرفته دولة الرفاهية الإجتماعية ثم ورثته التجربة النيو-ليبرالية بعدما جردته من أبعاده الإجتماعية ، ولكنه يعتمد - فى المقابل - ما يمكن وصفه إصطلاحاً بنموذج «منافسة البقاء» وأقصد به .. نموذج يكرس أليات المنافسة للكشف عن أداء المشروعات الاقتصادية ، ولكنه لا يتسرع فى إصدار أحكام نهائية بإفلاس المشروعات الأقل كفاءة .. بل يمنحها فرصة ثانية من خلال مؤسسات تضطلع بمهمة التدخل لتصحيح الأوضاع وتفعيل الكفاءة ، وهو - أيضاً - نموذج يؤمن بديمقراطية الإنتاج .. حيث تتعايش فيه ومعا كل أنماط الإنتاج وتتمتع بالمساواة أمام حق البقاء .. أنماط مثل صناعات التكنولوجيا الطليعية والصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة(*) والورش الحرفية ... إلخ ، وهذه المساواة لا يمكن أن تسلك بعيداً عن الدولة ، فمحلات البقالة - على سبيل المثال - لا تستطيع أن تصمد فى منافسة غير منضبطة أمام محلات السوبر ماركت ، ولكن المنافسة سوف تكون أكثر إحتمالاً.. إذا ألزمت الدولة محلات السوبرماركت بإغلاق أبوابها فى توقيت مبكر نسبياً ، بينما - وإجازة السماح - ترخص لمحلات البقالة الصغيرة بفتح أبوابها حتى ساعات متأخرة من الليل .. وعلى الطريق تتعدد الأمثلة .

ومنافسة البقاء لا تعنى أن السوق سوف يفقد ديناميكية ، فهى لا تعطى صكاً سرمدياً للبقاء بدون كفاءة .. ولكنها تعطى فرصة ثانية ، وهى لا تصادر المنافسة ولكنها توفر لها شروطاً أكثر عدلاً فى ظل ذبذبة اللايقين التى ترتفع فيها نسبة المخاطرة وبالتالي تكلفتها رسملتها بما يتجاوز حدود طاقة بعض المشروعات ، كما أنها - بصورة أو بأخرى - تخلق آلية لإعادة توزيع حصص السوق ، وبالتالي إعادة توزيع الدخل فى دورة أكثر عدلاً أو أقل إنحرافاً .. تتراجع فيها نسبة الريع / الدخل وتنشط بها سياسات مكافحة الفقر .

(*) الصناعات المصغرة هى مجرد تصنيف لأبعاد الصناعات المتوسطة والكبيرة ولكن مع الحفاظ على نسب الأبعاد .

وفي الوقت نفسه .. فإن منافسة البقاء لا تحول دون التطور التكنولوجي .. فهي تفسح موقعا للصناعات كثيفة المعرفة والصناعات الصغيرة ، بل وتعتمد إلى توسيع قاعدة الأخيرة بما يؤمن الانتشار المعرفي الشبكي والذي بدوره قد ينقل آثاره الإنشائية إلى الصناعات المصغرة والورش الحرفية ... إلخ .

وللصناعات الصغيرة أهمية موضوعية خاصة على خريطة السوق الليبرالي الإجتماعي وأسباب تعلن عن نفسها هكذا :

١ - إنها صناعات تتسم بقدرتها على إستقبال جرعات متصلة من تيار التكنولوجيا المدخلة لرأس المال ، وبالتالي فهي تتمتع بمرونة نسبية في عمليات الإحلال والتجديد على سلم تكنولوجي صاعد .. لأن مكوناتها الرأسمالية منخفضة نسبياً ، وبالتالي فهي تبدو كرأس رمح لفكرة التطور^(*) .

٢ - ولأنها مدخلة لرأس المال ، فإنها تعاود توزيع الدخل لصالح الأجور (أجور العمل العضلي وأجور العمل الذهني) ، وهو إتجاه يسلك موافقاً لخيارات الليبرالية الإجتماعية .

٣ - ولأنها تتمتع بمرونة نسبية في عمليات الإحلال والتجديد ، فإن زمن تقادم أجهزتها ومعداتها .. يظل أقل من عمرها الافتراضي ، وفي مسافة الفارق تنفرج زاوية نحو إعادة نقل هذه المعدات والأجهزة - بيعاً شراً - إلى الصناعات المصغرة والورش الحرفية في تداعي حر لتنمية الأطراف التكنولوجية .

وتباعاً .. ولأن السوق الليبرالي الإجتماعي هو سوق يعكس نظاماً رأسمالياً ، فإن منافسة البقاء تبدو أكثر إتساقاً وإنسجاماً مع مداخلة الرأسمالية والخطة .. فالمداخلة تزيح جانباً معظم الربح كهدف للمشروع وتحل بدلاً له هدف آخر .. وهو بقاء المشروع في مضمار المنافسة في المدى الطويل .

وتتصل ديمقراطية الإنتاج بتجزئة السوق ، فأحزمة الفقر - مثلاً - تخلق سوق أسعار ولا تطلب سوق جودة ، وبالتالي فهي - على عكس الفئات الإجتماعية الوسطى والعليا - ترغب في سلع من الدرجة الثانية بحد أدنى من المواصفات القياسية ، والورش الحرفية والصناعات المصغرة^(٥١) قادرة على تلبية هذه الاحتياجات .. بل وينبغي تشجيعها على تليتها ، وبهذا المدلول .. فإن تجزئة السوق لا تعني تقليصه ولكنها تعني توسيعه .. لأنها تدمج الفئات الاجتماعية المهمشة في دوره المبادلات النقدية ، وتعيد بلورة المضمون الإجتماعي لمفهوم ديمقراطية السوق .. فلا يعود مجرد مساواة صورية للأفراد أمام الرغبة ولكن صورة حية لتداول سلع وخدمات مرغوبة نسبياً .. بأسعار تتوافق مع القدرات الشرائية للأفراد .

(*) فكرة التطور - وكما سبق القول - تلهم كل الليبراليات وإحداها الليبرالية الإجتماعية .

تجزئة السوق تنسحب أيضاً إلى مجال الخدمات .. فلقد تكفلت ثورة إنفجار المعلومات بتجزئة سوق الخدمات ، وتنسحب بالمثل إلى سوق العمل .. فلم تعد هناك مرونة في حركة العمل .. فالعمالة غير المؤهلة أو شبه المؤهلة لن تجد لها على الإطلاق فرصة عمل في مشروعات التكنولوجيا الطليعية والتي تطلب عمالاً مؤهلاً وبإنتاجية مرتفعة ، وبالتلازم المقارن .. فبمقدور من يرغب في الهجرة من الريف إلى الحضر أن يهاجر .. ولكنه لن يجد فرصة عمل في إنتظاره .. كالتى انتظرت من قبله منذ سنوات مضت ، وفي ذاكرة المستقبل سوف يتأكد الدور الذى تلعبه ديمقراطية الإنتاج في سوق العمل لامتناس البطالة ، وصحيح أن إنتاجية رأس المال المخصص للعمالة غير المؤهلة وشبه المؤهلة أقل من الإنتاجية المتوقعة في حالة تخصيصه للعمالة المؤهلة ، ولكن صحيح أيضاً أن الفرق بينهما سوف يكون أقل من قيمة إعانات البطالة التى سوف يتم تحويلها من خزانة الدولة إلى العاطلين عن العمل .. وسوف يكون أقل بكثير من التكلفة التى سيتحملها المجتمع كله إذا ما انفجرت قبلة البطالة وتطايرت شظاياها .

وكل ما سبق يقود إلى تسييد إستراتيجية «التنمية حيث نحن» والقبول بها فى إطار محاورة الليبرالية الإجتماعية ، وهى إستراتيجية تختمر بنزعة لا مركزية وتصوغ عقيدتها الحركية وفقاً لمبدأ تخصيص الأطراف والدفاع من كل نقطة ، والاستراتيجية والعقيدة معاً .. ترسمان الإطار اللامركزى لدولة الليبرالية الإجتماعية .

وبادئ ذى بدء .. فإن اللامركزية شئ والفيدرالية شئ آخر ، وفى الأخيرة تتنازل الأقاليم عن جزء من سيادتها للمركز ، ولكن فى الأولى يفوض المركز بعض صلاحياته إلى الأطراف ، ولقد ارتبطت اللامركزية - تاريخياً - بمناطق الحكم الذاتى تحت ضغط المخاوف من الانفصال السياسى عن الدولة .. كحالة سيسيل فى إيطاليا^(٥٢) ، ولكنها ترتبط فى الليبرالية الإجتماعية بالتخوف من الانفصال الإجتماعى عن المجتمع المدنى .. وهو تخوف يؤكد مجدداً على مبدأ تخصيص الأطراف والدفاع من كل نقطة ، والتحصين يستدعى التفعيل .. وبالتالى فهو يستدعى تنمية قدرات أكثر الفئات ضعفاً .. ويستدعى تنمية المدن وإطلاق المبادرات الخلاقة فيها .. ويستدعى التعبير عن الثقافات المحلية ، ويستدعى إجمالاً هندسة نمو متوازن بين المركز والأطراف حتى تقتارب السرعات فى ظل توازن هش نعرفه كل المجتمعات المعاصرة وسوف يصاحبها إلى المستقبل ، وفى عمق هذه الرؤية .. لا تعود اللامركزية مجرد نقل صلاحيات إلى مجالس محلية فى الأقاليم .. أو مجرد توافق إستراتيجية المركز ورغبات المحيط على حد تعبير NORA^(٥٣) ، ولكن حالة وعى «الكل الإجتماعى» بأنه «كل إجتماعى» ، ولأنها حالة واعية .. فهى تبحث عن عقدها الإجتماعى .